وجعل القضية مائعة اي دعوة الجمعية العامة للمنظمة باعتبار انه ما دمنا قد قررنا ان قضية فلسطين ستدرس في Plenary اذن لا بد لمنظمة التحرير ان تتحدث في Plenary ولكن هذا ليس صحيحا لان قضية قبرص ستطرح هذا العام In Plenary ولكن ممثل الاتراك في قبرص لن يسمح له بالتحدث في اللجنة العامة في الجمعية العامة وانما ستخصص جلسات للاستماع اليه في اللجنة السياسية الاولى ثم تعود الجلسات الى الانعقاد كجمعية عامة . وقد تم التصويت على قبرص وفسرت هذه القضية فيها. وكان يخشى ان تكون تلك سابقة تحرمنا نحن من الدخول ولكنا اوضحنا ان قبرص شيء وفلسطين شيء اخر لان المتكلم هو ممثل اقلية تركية داخل دولة عضو في الامم المتحدة معترف بها تريد ان تتحدث بالرغم من وجود مندوبها الشرعي . بينما نحن الشعب الفلسطيني لسنا قادمين كالاقلية الفلسطينية في اسرائيل ، نحن قادمون كالشعب الفلسطيني الذي ينازع اسرائيل على كامل التراب الفلسطيني وبالتالي نحن لسنا قادمين كاقلية داخل حكومة شرعية . لذا لا يمكن تطبيق ما طبق على قبرص علينا . وقد نجح هذا الطرح الى حد كبير في استقطاب عدد كبير من الدول منهم قبرص واليونان وتركيا الدول الثلاث التي وقعت في مشكلة اين تتحدث قبرص . الثلاثة صوتوا مع قرار دعوتنا الى الهيئة العامة .

كانت هناك صيغة التمثيل . بطبيعة الحال كان القرار الاول يشير الى تمثيل المنظمة على ان مؤتمر القمة العربي وعدم الانحياز الافريقي والاسلامي كلها اعترفت بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا . كان الاردن يقف ضد ذلك .. ولم يكن الاردن وحده لاعتبارات عديدة . مثلا كان هناك بعض الوفود العربية التي رأت اننا لو اصررنا على اضافة الصيغ التي ووفق عليها في المؤتمرات الاخرى وكلها مؤتمرات آسيوية وافريقية اساسا ، ان ذلك سيمنع الدول الغربية والامريكية اللاتينية من التصويت الى جانب القرار . ومع ذلك فقد تمكنا من الوصول في النهاية الى الصيغة التي طرحت وتقول « ان الجمعية العامة اذ تعتبر ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في قضية فلسطين تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثل للشعب الفلسطيني الى الاشتراك في مداولات الهيئة العامة . وكلكم تدركون الفرق بين ممثل، و « الممثل » وما نزال نذكر جميعا قرار ٢٤٢ ومشكلة الـ التعريف هذه . بالنسبة لنا كان التعبير بالانجليزية هو The Representative اي « الممثل » للشعب الفلسطيني .

ان صيغة الممثل الشرعي الوحيد صيغة غير موجودة في الامم المتحدة. وكان اصرارنا على كلمة The واضحا جدا وبالفعل تمكنا من التغلب على الصعاب الناتجة عن ذلك.

التوقيع على مشروع الدعوة

ننتقل الان الى مرحلة التوقيع على مشروع الدعوة . حسب قوانين الامم المتحدة ليس من الضروري اطلاقا ان يوقع على قرار ما اكثر من دولة واحدة ، يعني قرارنا هذا كان يمكن لاي دولة ان تقدمه ، ويكفي ان تقدمه ليصبح مشروعا لقرار يجب مناقشته تحت البند ١٠٨ . ولكن اصرارنا على ان يوقعه ٦٩ دولة وهو ما يساوي الاغلبية المطلقة كان يعني حقيقة ضربة سياسية . كنا نريد ان لا نقدم هذا القرار للهيئة العامة الا وقد تم التصويت عليه لان الدول التي تتبنى قرارا ملتزمة بالتصويت معه بل ليس من حقها التكلم ضده او شرح تصويتها عليه . في الامم المتحدة صيغة اسمها شرح التصويت Explanation of vote . من حق كل دولة ان تتكلم لصالح مشروع معين او ضده ولكن من حقها ايضا سواء تكلمت او لم تتكلم ان تشرح أسباب تصويتها على القرار قبل التصويت او بعده .